المؤنث بغير علامة وأحكامه النحوية والصرفية

د. السمرا محمود عبد المقصود شادي

المقدمـــة:

الحمد لله الذي علم بالقلم, علم الإنسان ما لم يعلم, والصلاة والسلام على من أوحي إليه أن: اقرأ .. فقرأ وهو خير من قرأ, ونطق وهو خير من نطق, وأفصح وهو سيد من أفصح ... اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فلقد اهتم علماؤنا بدراسة اللغة العربية لغتهم العزيزة التي بها يتكلمون وبها يتخاطبون, وزاد اهتمامهم بها حين وجدوا الأيدي العابثة قد امتدت عليها, ودب اللحن على الألسنة, فخشى الغيورون على لغة القرآن الكريم من ضياعها, ومحو آثارها, فأرسوا قواعدها, ونظموا أصولها حتى كثرت المؤلفات التي تُعنى بقواعد النحو والصرف, ولقد تناول كثير من اللغويين والنحويين ظاهر التذكير والتأنيث في اللغة العربية بالدراسة في طيات كتبهم اللغوية والنحوية, بل أفرد لها بعضهم بعض المؤلفات المستقلة, كالفراء, وابن سلام, وأبي حاتم السجستاني, والمبرد, والزجاج, وابن الأنباري, وابن خالويه, وابن جني وغيرهم, وقد اهتم هؤلاء وأولئك على الأخص بالمؤنثات السماعية, وهي التي تعامل معاملة المؤنث, ولا تحمل واحدة من علامات التأنيث المختلفة؛ لأن هذا النوع من المؤنثات هو الذي يكثر فيه الخطأ؛ فيحتاج إلى التنبيه عليه, فدراسة هذه الظاهرة من الأهمية بمكان؛ وذلك لأن العرب أعطوها أهمية تفوق أهمية معرفة الإعراب؛ لأنهم اعتبروا أن الفصاحة هي معرفة التذكير والتأنيث, وقد أجمعوا على ترك كثير من الإعراب, وأما تأنيث مذكر أو تذكير مؤنث فمن العجمة عند من يعرب ومن لا يعرب.

وقد جعلت هذه الدراسة تشتمل على مقدمة وتمهيد وفصلين:

أما المقدمة: فتناولت فيها سبب اختياري لهذه الدراسة, وأما التمهيد: فتحدثت فيه عن ظاهرة التذكير والتأنيث.

وأما الفصل الأول فيشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول بعنوان: الأصل في الأسماء التذكير.

والمبحث الثاني بعنوان: علامات التأنيث وبعض أوزان أَلف التأنيث المقصورة والممدودة.

والمبحث الثالث بعنوان: المؤنث بغير علامة وكيف يستدل على تأنيثه.

والمبحث الرابع بعنوان: الصفات التي لا تلحقها التاء.

والفصل الثاني يشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول بعنوان: جمع المؤنث بغير علامة.

والثاني بعنوان: تصغير المؤنث بغير علامة.

والثالث بعنوان: المؤنث بغير علامة بين الصرف وعدمه.

والرابع بعنوان: القول في المؤنث بغير علامة مما على زنة اسم الفاعل, ثم أعقبت هذه الدراسة بخاتمة وتحتوي على النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

التمهيد: ـ «ظاهرة التذكير والتأنيث»

تعد هذه الظاهرة إحدى هذه الظواهر اللغوية التي تظهر فيها جوانب من التنظيم العقلي المنطقي, وجوانب أخرى ينتفي فيها هذا التنظيم؛ ولعل السبب الرئيسي والمباشر في عدم اطراد هذه الظاهرة في اللغة هي النظرة النسبية التي بنيت عليها هذه الظاهرة في تقسيم الأسماء من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث وإعمامها على موجودات الحياة كلها؛ إذ إن الجنس من الأمور الأولى التي لفتت نظر الإنسان الأول حين عرف الفرق بين المذكر والمؤنث في الإنسان والحيوان, وانعكس ذلك بالطبع على لغته؛ لذلك نجد أن اللغات السامية عاملت سائر الموجودات الكونية على أنها إما مؤنثة وإن لم يكن لها مذكر من جنسها, أو مذكرة وإن لم يكن لها مؤنث من جنسها, وعلى أثر هذا ظهر ما يسمى بالمذكر المجازي كالقمر والحجر, والمؤنث المجازي كالشمس والعين, [1] وقد حاول علماء العربية تنظيم هذه الظاهرة في قواعد وتقنيتها من أجل دراستها للمتعلمين؛ لذا عمدوا إلى إخضاع هذه الظاهرة للمنطق العقلي من أجل إدراجها ضمن منهج مطرد يسهل حفظها, فكان الكثير من الأحكام التفصيلية التي انبثقت عن هذا المنهج متأرجحة بين المنطق العقلي والاعتباط؛ لأن منطق هذه الظاهرة لا يخضع في أحايين كثيرة للمنطق العقلي الصارم؛ إذ إن لهذه الظاهرة منطقها الخاص, منطق تبلور نتيجة عوامل كثيرة أثرت في اللغة عبر تأريخها الطويل, ومهما أجهد العلماء أنفسهم في إخضاع هذه الظاهرة اللغوية للمنطق العقلي, وإنكار واقع هذه الظاهرة, فمن أولى القضايا المنطقية التي بنيت عليها هذه الظاهرة ما اتفق عليه علماء العربية من أصالة التذكير وفرعية التأنيث.

الفصل الأول: المبحث الأول: الأصل في الأسماء التذكير

اعلم أن الاسم قد يتجاذبه التذكير والتأنيث؛ لأنه لم يكن هناك تذكير حقيقي ولا تأنيث حقيقي؛ من حيث إن الكلمة تكون محمولة على لفظ التأنيث مرة وعلى التذكير مرة أخرى إلا أن التذكير أولى من حيث إنه الأصل, وقد استدلوا على ذلك باستدلالات منطقية اعتمدت على القياس بالظواهر اللغوية الأخرى, وربطوا هذا الأمر بصور أخرى مثل: أصالة التنكير وفرعية التعريف, إذ ذهبوا إلى أن الأشياء كلها أصلها التنكير, ثم تختص بعد, فكل مؤنث شيء والشيء مذكر فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا, كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من

(١) ينظر دراسة في اللغة والنحو د/ عدنان محمد سليمان ص٩, ومن أسرار اللغة, د/ إبراهيم أنيس ص١٣٨, والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ص٢٧, وظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية, د/ إسماعيل أحمد عمايره ص١٨

المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَّف. (٢)

وقد أدرك سيبويه هذا بثاقب بصيرته حين وصف المذكر بالأولية المتصفة بالخفة حين قال: «واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا, وإنما يخرج التأنيث من التذكير, ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكر هو أو أنثى والشيء ذكر». (٣)

وبناء على ذلك ظهرت قاعدة التغليب بمعنى أنه إذا جاء اللفظ دالًا على جمع فيه ذكور وإناث, فإنه يصار به إلى تغليب المذكر على المؤنث؛ لأنه يتعذر من حيث التركيب التعبير عنهما معًا.

قال سيبويه: «وتقول: هذا حادي عشر إذا كن عشرة نسوة معهن رجل؛ لأن المذكر يغلب المؤنث». (٤)

المبحث الثاني: – علامات التأنيث, وبعض أوزان ألف التأنيث المقصورة والممدودة

علامات التأنيث:

١ـ التاء التي تبدل منها في الوقف هاء وهي تدخل على كل نعت يجري على فعله لا يؤنث إلا بها, وذلك كقولهم في قائم وقاعد: قائمة, وقاعدة, فهذه النعوت مأخوذة من لفظ الفعل, فأما ما كان من غير الفعل فجائز أن يكون مؤنثه من غير لفظ مذكره, وذلك كقولك: أتان وحمار, فقد صار هذا المؤنث بمخالفته للمذكر معروفًا يغني عن العلامة, ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة, ونمر ونمرة, ونمل ونملة, ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد كـ: «كمأة كبيرة», و«كمء واحد», وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو:جَرْ وجَرَّة, ولبن ولبنة, وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك منه المذكر والمؤنث كـ: «رَبْعَة», وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه نحو: ناقة. (٥)

والتاء أظهر في الدلالة على التأنيث؛ لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف, فإنها قد

(٢) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة, غالب فاضل االمطلبي , منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية, الطبعة الأولى ١٠٧٨ص٢٤, ص٢٥, ولهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب, منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية, الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص٢٦, والمذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ت: ٣٦١هـ, تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي, مكتبة الخانجي بالقاهرة, الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ, ١٩٨٣م, ص١٠٥

(٣) الكتاب ٢٢/١

(٤) الكتاب ٥٦١/٣

(٥) ينظر المذكر والمؤنث للمبرد ص٨٣, ٨٤

تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييز, ولمزية التاء جعلت ظاهرة, وجعلت مقدرة. (٦)

٢. بعض أوزان ألف التأنيث المقصورة:-

ـ وزن فُعْلَى مثل: حبلى, وبشرى, وأنثى, فألفه للتأنيث سواء كانت وصفًا مثل: حُبْلى, أم مصدرًا مثل: رُجْعَى, أم اسمًا مثل: بُهْمَى.

. وزن فُعَالى مثل:حُبَارى, وسُمَانى للطائر.

وزن فُعَّالى مثل: شُتَّارى, وحُضَّارى, وجُوَّارى.

. وزن فُعَّلى مثل: سُمَّهى.

. وزن فُعُلَّى نحو:بُدُرَّى.

. وزن فَعْلُوْلَى نحو:فَيْضُوْضى.

. وزن فُعَلَايَا نحو: بُرَحَا يَا ومعناه: العجب(٧)

٣. بعض أوزان ألف التأنيث الممدودة:

ـ منها فَعْلاء وهو على ضربين: صفة وغير صفة, والصفة على ضربين: مؤنث نحو: حمراء وهو كثير, وما ليس كذلك نحو: ديمة هَطْلَاء وهو قليل, وغير الصفة مصدر وغير مصدر, فالمصدر كرغب رغباء, وغير المصدر جمع في المعنى كطرفاء, وقصباء, وغير جمع كصحراء.

ـ ومنها فَعَالَاء نحو: بركاء, ويكون اسمًا وصفة, فالاسم نحو: عجاساء, وقصاصاء, والصفة نحو: عياياء.

. ومنها فِعَلَاء نحو: سِيَراء.

. ومنها فُعَلَاء نحو: طُرَفَاء.

. ومنها فَاعِلاء نحو: قاصعاء.

. ومنها فَعُولاء نحو: عشوراء وغيرها. (٨)

المبحث الثالث: المؤنث بغير علامة وكيف يستدل على تأنيثه

المؤنث بغير علامة يتمثل فيما يلي:-

(١): المؤنثات المعنوية:- وهي الأسماء التي يستدل على تأنيثها بالمعنى, وتتمثل في أربعة أمور:-

. أعلام الإناث كـ«مريم», و«زينب».

. الأسماء المختصة بالإناث نحو: أخت, وبنت, وأم.

. أسماء البلاد والمدن والقبائل كالشام, ومصر.

ـ أسماء الأعضاء المزدوجة كالعين: والرجل, والأذن. (٩)

(٢) المؤنثات المجازية:- وهي التي عاملتها العرب معاملة المؤنثات الحقيقية نحو: الشمس, والدار, ويتوقف فيها على النقل والسماع. (١٠)

(٣) أسماء الرياح مثل: جنوب, ودبور, وشمال, وفي هذا يقول سيبويه: «سمعناهم يقولون: هذه ريح حرور, وهذه ريح شمال». (١١)

(٤) المصدر الذي يخبر به عن الأنثى أو يقع صفة لها فيكون بمعنى اسم الفاعل تقول:

---

(٦) ينظر الفصول الخمسون لابن معطي ٥٦٤ . ٦٢٨, تحقيق دراسة محمود محمد الطناحي ص٢٤٦

(٧) ينظر: اللسان والقاموس (برح), والصبان ١٠٤/٤, وهمع الهوامع ١٧٢/٢, والممتع ١٣٢/١, والتزييل ٢٣٠/٥

(٨) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٤٦٣٧/٧

(٩) ينظر: أزاهير الفصحى ص٣١٥

(١٠) ينظر: المنجد ص٥, والمزهر ٢٢١/٢

(١١) الكتاب ١٥٨/١. ١٦٣

فاطمة عدل أو صدق, وكذا قولنا: هذه امرأة صدق, [١٢] ويجري هذا المجرى كلمات مثل: قلب, وقمح, وفي القرآن الكريم قال تعالى: «وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ». [١٣]

وجمع التكسير لغير العاقل يكون دائمًا مؤنثًا سواء كان مفرده مؤنثًا كجواهر, أو مذكرًا كحبال.

(٥) الصفات الخاصة بالأنثى وهي كثيرة نحو: جارية كاعب وناهد. [١٤]

(٦) ما يوصف به المذكر والمؤنث خاليًا من علامة التأنيث نحو: زوج, وعاشق, وعاقر.

(٧) الأوزان الخمسة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو: هذه امرأة صبور, وكف خضيب, وشاة ذبيح. [١٥]

وقد ذكر السيوطي مجموعة من الأسماء التي تقع على المذكر والأنثى من غير علامة تأنيث مثل: إنسان يقع على الرجل والمرأة, والعنق, واللسان, إلى غير ذلك من تلك الأسماء. [١٦]

كيف يستدل على تأنيث ما كان مؤنثًا بغير علامة؟

١ـ بعودة ضمير عليه مؤنثًا نحو: العين نظفتها.

٢. بالإشارة إليه بما يشار به للمؤنث نحو: هذه كتف, قال تعالى: «هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُون». [١٧]

٣. ويعرف كذلك بحاله, ونعته, وخبره نحو: هذه الكتف مشوية, والكتف المشوية لذيذة, ويد زيد مبسوطة.

٤ـ أن يجرد عدده من التاء باطراد نحو: اشتريت ثلاث أدوار, وسقيته أربع أكؤس. [١٨]

٥. ثبوت التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها نحو: الفيل ضخم وله عُيَيْنَة لا تتناسب مع جسمه.

٦. اطراد الجمع في القلة على أَفْعُل, مع كونه رباعيًا كعُقاب وأَعْقُب, وذراع وأَذْرُع, وقلنا باطراد احترازًا من قول بعض العرب: غراب وأغْرُب مع كونه مذكرًا, والمشهور أغربة. [١٩]

المبحث الرابع:ـ الصفات التي لا تلحقها التاء:ـ

إن الغرض من إلحاق تاء التأنيث باللفظ تمييز المؤنث عن المذكر والعكس, وأكثر ما يقع ذلك في الصفات نحو: فاهم وفاهمة, وحسن وحسنة؛ لأن الأسماء الجامدة يغلب فيها تمييز المؤنث عن المذكر بوضع أسماء مخصوصة

---

(١٢) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية لمحمد العدناني ص٥٠٢ . ٥٠٤ مكتبة لبنان ١٩٩٦م

(١٣) من الآية ١٨ من سورة (الشورى)

(١٤) ينظر المزهر ص٢٠٦, ٢١٦, وأزاهير الفصحى ص٣٢٢, ٣٢٤

(١٥) ينظر اللسان (رمى)

(١٦) ينظر المزهر ٢٢٣/٢

(١٧) من الآية ٦٣ من سورة (يس)

(١٨) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٤٦٢٠

(١٩) السابق

بكل منهما نحو: جمل وناقة, وعير وأتان إلى غير ذلك, ويقل فيها التمييز بالتاء نحو: فتى وفتاة, وامرئ وامرأة, وطفل وطفلة, وإنما يطرد التمييز في الصفات إذا كانت مشتركة بين المذكر والمؤنث بخلاف المختصة بالمؤنث نحو: حائض وطالق, فهذه الصفات لا تطلق إلا على المؤنث؛ لذا لا تحتاج إلى علامة تميزها عن المذكر؛ لأنها لا يمكن أن تطلق على المذكر بأي حال من الأحوال, وقد استثنى اللغويون من الإطلاق بعض الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث, فتأتي بصورة واحدة للمذكر والمؤنث, وذلك يتمثل فيما إذا كانت الصفة على وزن (فَعُول) وهي بمعنى فاعل نحو: هذا رجل قتول, وهذه امرأة قتول, وإذا كانت الصفة على وزن (مِفْعَال) نقول: هذا رجل مِهْذار, وهذه امرأة مهذار, وإذا كانت الصفة على وزن (مِفْعِيل) أقول: هذا رجل مِنْطِيق, وهذه امرأة منطيق, وإذا كانت الصفة على وزن (مِفْعَل) أقول: هذا رجل مِغْشَم, وهذه امرأة مِغْشَم, [٢٠] كذا إذا كانت الصفة على (فَعِيل) بمعنى مفعول نحو: هذا رجل جريح, وهذه امرأة جريح.

وفي هذا يقول سيبويه: «وأما (فَعِيْل) إذا كان في معنى مفعول, فهو في المؤنث والمذكر سواء, وهو بمنزلة (فَعُوْل) ولا نجمعه بالواو والنون؛ كما لا تجمع (فَعُوْل)؛ لأن قصته كقصته, وإذا كسرته فعلى (فَعْلى), وذلك: قتيل وقتلى, وجريح وجرحى, وعقير وعقرى, ولديغ ولدغى». [٢١]

وقال ابن مالك في التسهيل: «أو فَعِيْل بمعنى مفعول إلا أن يحذف موصوف (فَعِيْل) ، فتلحقه لشبه (فَعِيْل) بمعنى فاعل ، وقد يحمل أحدهما على الآخر فى اللحاق وعدمه ، وصوغ (فَعِيْل) بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس». [٢٢]

وقال الرضي: «ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء (فَعِيْل) بمعنى مفعول إلا أن يحذف موصوفه نحو: هذه قتيلة فلان, وجريمته لشبهه لفظًا بفعيل بمعنى فاعل, وقد يحمل عليه, فيلحقه التاء كما يحمل فَعِيْل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو: ملحفة جديدة من جد يجد جده عند البصريين, وقال الكوفيون: هو بمعنى مجدود من جدَّه أي: قطعه, وبناء (فَعِيْل) بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس». [٢٣]

وأما (فَعُوْل) بمعنى مفعول فيستوي فيه أيضًا المذكر والمؤنث كالركوب, والجزور, لكن كثيرًا ما يلحقها التاء علامة النقل إلى الإسمية لا

(٢٠) ينظر المذكر والمؤنث للمبرد ص٨٦, والمذكر والمؤنث للفراء ص٨٣, والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٣٨, والمذكر والمؤنث للسجستاني ص٢٠٢

(٢١) الكتاب ٣١٢/٢

(٢٢) ينظر التسهيل ص٢٤٤

(٢٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٥٥/٢, وشرح المفصل لابن يعيش١٠٢/٥

للتأنيث, فيكون بعد لحاق التاء صالحًا للمذكر والمؤنث. [٢٤]

وفي هذا يقول الفراء: «ثم يأتي نوع آخر كقولهم: صبور وشكور, فيمر في هذا أنثاه كذكره بغير الهاء, وإنما ألقيت من أنثاه الهاء؛ لأنه عدل صابر إلى صبور, فإن قلت: قد صبر فذلك للصابر, ولو أدخلت فيها الهاء عند الإفراد كان وجهًا, وقد قالت العرب: امرأة عدوة الله, وترك بعضهم الهاء, فالذين أدخلوا الهاء وجهوها إلى الأسماء, والذين طرحوا الهاء ذهبوا بها إلى النعت, ومضوا على القياس حتى ينتهي إلى قوله: (حلوبة), و(أكولة الراعي), فإن هذه بالهاء لا يكادون يطرحون؛ لأنها مصروفة عن جهتها؛ ألا ترى أن قولهم: ما عندي حلوبة ولا جزوزة تجد معناها: ما عندي شاة تحلب ولا تجز, وأن قولهم: صبور وشكور معناه: هو الذي يصبر ويشكر, فكرهوا أن يدخلوا الهاء فيما له الفعل, وفيما ليس له الفعل, ففرقوا بالهاء بينهما». [٢٥]

اسم الجنس الجمعي فيه لغتان أيضًا: التذكير, والتأنيث, ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ﴾ [٢٦], فلفظ السحاب جاء مذكرًا هنا, ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَال﴾ [٢٧], ومن التذكير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُون﴾ [٢٨], ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿لآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّوم فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُون﴾ [٢٩], ومن التذكير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُم أَعجَازُ نَخل مُنقَعِر﴾ [٣٠], ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَة﴾. [٣١]

قال الزمخشري: الأغلب على اسم الجنس الجمعي التذكير. [٣٢]

وقال أبو حيان: «التأنيث لغة الحجاز, والتذكير لغة تميم ونجد». [٣٣]

وقال الرضي: « يذكِّره الحجازيون, ويؤنثه غيرهم». [٣٤]

وقال الفراء: «أهل الحجاز يقولون: هي النخل, وهي البسر والتمر والشعير, وقال: كل جمع كان واحدته بالهاء, وجمعه بطرح الهاء, فإن أهل الحجاز يؤنثونه, وربما ذكَّروا, والأغلب عليهم التأنيث, وأهل نجد يذكِّرون ذلك, وربما أنثوا, والأغلب عليهم التذكير». [٣٥]

وأما عن اسم الجمع فقال الرضِي: «وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم, فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر

(٢٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٥٥/٢

(٢٥) المذكر والمؤنث للفراء ص٦١. ٦٤

(٢٦) من الآية رقم ١٦٣ من سورة (البقرة)

(٢٧) من الآية رقم ١٢ من سورة (الرعد)

(٢٨) من الآية رقم ٩ سورة (النحل)

(٢٩) من الآية ٥٢ من سورة (الواقعة)

(٣٠) من الآية رقم ٢٠ من سورة (القمر)

(٣١) من الآية رقم ٦ من سورة (الحاقة)

(٣٢)أماني ابن الشحري ٨٣/١

(٣٣) البحر المحيط ٨٣/١, ٣٨٠/٣

(٣٤) البحر المحيط شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٥٢/٢

(٣٥) المذكر والمؤنث للفراء ص١٠١

والضمير, وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب ... فهو كاسم الجنس نحو: مضى الركب, ومضت الركب, والركب مضى, ومضت, ومضوا». (٣٦)

وأما عن الأوصاف المختصة بالمؤنث ففيها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الكوفيين: قالوا: إن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث, ولم يقع الاشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف, فلا حاجة إلى المجيء بعلامة التأنيث. (٣٧)

الثاني: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن هذه الأوصاف صفة لموصوف مذكر, أي شيء, والشيء مذكر, فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض, ثم وصفوا به المؤنث, كما وصفوا المذكر بالمؤنث, فقالوا: رجل نكحة. (٣٨)

الثالث: مذهب الخليل: ذهب إلى القول بأن هذه الأوصاف بمعنى: النسب كدارع, ونابل, ولم تجر على الفعل, فتقول: مرضع إذا أردت ذات رضاع, ولم تجرها على أرضعت ولا ترضع, فإذا أراد ذلك قال: مرضعة, وتقول: هي حائضة غدًا. (٣٩)

وارتضى المبرد مذهب الخليل فقال: «وكذلك كل مؤنث نعت بغير هاء نحو: طامث, وحامض, ومتيم, وطالق, فما كان من هذا مبنيًا على فعل كقولك: ضربت فهي ضاربة, وجلست فهي جالسة, قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ (٤٠) ؛ لأنه جاء مبنيًا على أرضعت, وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذي ذكرت لك, وذلك أنك تريد لها حيضًا, ومعها طلاق, وتأويله: هي ذات كذا». (٤١)

وضعف الرضِي مذهب سيبويه فقال: «واتفاقهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العلة شيء آخر غير هذا التأويل». (٤٢)

وضعفه كذلك ابن الأنباري حيث قال: «وهذا كله خطأ؛ لأنا لو قلنا: هند حائض, ونحن نريد: هند شخص حائض, وشيء حائض للزمنا أن نقول: هند قائم, وجمل جالس على معنى: هند شخص قائم, وجمل شيء جالس, وفي إجازة هذا خروج عن العربية». (٤٣)

قال الفراء: «يلزم من قال: حائض وصف لشيء أن يقول: هذه امرأة جالس, ولا يقول: هذه, بل يقول: هذا, وقال الفراء: يلزمه أن يقول: الحائض يحيض على معنى: الشخص يحيض, وقال: لم نجد لهؤلاء القوم مذهبًا».(٤٤)

---

(٣٦) شرح كافية ابن الحاجب للرضِي ١٥٩/٢- ١٦٠

(٣٧) ينظر الإنصاف المسألة ١١١, والرضي ١٥٩/٢ - ١٦٠, والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٨, ٥٩

(٣٨) الكتاب ٩١/٢

(٣٩) السابق

(٤٠) من الآية ٢ من سورة (الحج)

(٤١) ينظر المقتضب ١٦٣/٣- ١٦٤

(٤٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٥٤/٢

(٤٣) الإنصاف المسألة ١١١

(٤٤) المذكر والمؤنث للفراء ص٨٧, ٨٨

ومما يدل على صحة قول الفراء, وعلى فساد القولين الآخرين: أنهم يقولون: امرأة قاعدة بالهاء إذا أرادوا الجلوس, فيدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه يشترك فيه الرجال والنساء, ويقولون: امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض, فلا يدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه لا حظ للرجال فيه.

وضعف المبرد مذهب الكوفيين فقال: «فأما قول بعض النحويين: إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ... فليس بشيء؛ لأنك تقول: رجل عاقر, وامرأة عاقر, وناقة ضامر, وبكر ضامر» (٤٥) , وهذا يبطل بقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ فلو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث, فكان ينبغي ألا تدخل هاهنا؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر فضلًا عن أنه قد جاء حذف التاء مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص, فقالوا: رجل عاشق وامرأة عاشق, ورجل عانس وامرأة عانس, ولو كان الاختصاص سببًا لحذف التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل, فيقال: امرأة طلق, فلما يجز حذفها من الفعل دل على أنه تعليل فاسد (٤٦) , ولا يلزم من قال: إنسان حائض؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع, والتعليل بالاختصاص ليس باتساع, فلا يقتصر فيه على السماع.

ولا يلزم أيضًا من حمله على النسب؛ لأن جعل (حائضًا) بمعنى: ذات حيض, والفعل لا يدل على نفس الشيء, فيقال: إن هندًا حاض بمعنى: هند ذات حيض, وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان. (٤٧)

الفصل الثاني: الأحكام النحوية والصرفية للمؤنث بغير علامة

المبحث الأول: جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث

يجمع فَعْل صحيح العين مثل: كَلْب, وكَعْب على أَفْعُل جمع قلة, وعلى فِعَال أو فُعُول جمع كثرة فيقال: كِلاب وأَكْلُب, كِعَاب وأَكْعُب.

ويجمع فَعْل المعتل العين بالألف مثل: تاج – دار على فِعْلان أو فُعْل, فيقال: تيجان – دُور.

ويجمع فَعْل المعتل العين بالواو مثل: ثوب على أَفْعَال وفِعَال, فيقال: أثواب ـ ثياب.

ويجمع فَعْل المعتل العين بالياء مثل: عين على أَفْعُل وأَفْعَال وفُعُول, فيقال: أعين, وأعيان, وعيون.

ويجمع فِعْل صحيح العين مثل: جسم على أفْعَال, وفُعُول, فيقال: أجسام وجُسُوم.

(٤٥) المقتضب ١٦٣/٣

(٤٦) ينظر الإنصاف المسألة ١١١, والرضي ١٥٤/٢, والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٨, ٥٩

(٤٧) ينظر الإنصاف المسألة ١١١, وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٥٤/٢, والمذكر والمؤنث للفراء ص٥٨, ٥٩

ويجمع فِعْل المعتل العين مثل: ريح على فِعَال, فيقال: رياح, وسمع فيه: أرياح وأرواح.
ويجمع فُعْل صحيح العين مثل: بُرْد على أَفْعَال, وفُعُول, فيقال: أبراد, وبُرود.
ويجمع فُعْل المضعف العين مثل: عُش على أَفْعَال, وفِعَال, فيقال: أعشاش, وعِشاش.
ويجمع فُعْل المعتل العين بالواو مثل: عود على أفْعَال, وفِعلان, فيقال: أعواد, وعيدان.
ويجمع فَعَل صحيح العين مثل: جبل وأسد على أفْعَال, وفِعال, أو فُعُول وفُعْل, فيقال: أجبال – جبال– آساد – أُسُود – أُسْد.
ويجمع فَعَل المضعف العين مثل: عدد وضرر على أفْعَال, فيقال: أعداد, وأضرار.
ويجمع فَعَل المعتل اللام مثل: عصا, وندا, ورحى على فُعُول, وأفْعال وأفْعِلة, فيقال: عُصُيّ بضم العين, وكسرها, وأنداد, وأندية, وأرحاء, وأرحية.
ويجمع فَعِل مثل: نَمِر, وَوَعِل على أفْعَال, وفُعُول, فيقال: أنمار, ونمور, وأوعال, ووعُول.
ويجمع فِعَل مثل: عنب على أفْعال, فيقال: أعناب.
ويجمع فِعِل مثل: إبل على أفْعَال, فيقال: آبال.
ويجمع فَعُل مثل: عضد على أفْعَال, فيقال: أعضاد.
ويجمع فُعُل مثل: عُنُق على أفْعال, فيقال: أعناق.

ويجمع فُعَل مثل:صُرَد (طائر كالعصفور) على فِعلان, فيقال: صِرْدان. (٤٨)
وتجمع فَعَلة السالمة مثل: رقبة على فِعَال, وأما عن المعتلة اللام مثل: قناة بحذف التاء, فيقال: قَنْي, وهي حينئذٍ اسم جنس جمعي.
وتجمع فُعْلة سالمة ومعتلة على فُعَل مثل: غرفة وغُرَف, وخُطوة وخُطى, ولم يذكر أن فُعْلة السالمة قد تجمع على فِعَال مع فُعَل مثل: غرفة وغِراف وغُرَف, ورُفْقَة ورِفاق ورُفَق, وشذ حُرَّة, فإنها تجمع على حرائر.
وتجمع فُعْلة كتخمة على فُعَل, فيقال: تُخَم, كما يقال في تهمة: تُهم, وذكر أن فِعْلة تجمع على فِعَل سالمة ومعتلة مثل: كسرة وكسر وقيمة وقيم, وحلية وحِلَى, ثم ذكر أنها تجمع على أَفْعَل مثل: نعمة وأَنْعُم ونِعَم, وتجمع فِعْلَة على فِعَل مثل: مِعْدَة ومِعَد. (٤٩)

المبحث الثاني: تصغير المؤنث بغير علامة

الاسم إن لم يكن فيه علامة تأنيث, لم يخل إما أن يكون على ثلاثة أحرف, أو على أكثر من ثلاثة أحرف, فإن كان على ثلاثة أحرف, وجب إلحاق تاء التأنيث في مصغره, ليدل على أنها الأصل في مكبره مثل: دار يقال في تصغيرها: دُوَيْرة, وإنما صغرت هذه الكلمات بالتاء تنبيهًا على أن الأصل في تصغير المؤنث أن يكون

(٤٨) ينظر المعجم المفصل في المذكر والمؤنث, إعداد د/ إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية بيروت لبنان, الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ص٤١٩
(٤٩) ينظر المعجم المفصل ص٤١٩, ٤٢٠, وتيسيرات لغوية بقلم د/ شوقي ضيف ص٦٧, ٦٨

بالتاء, كما صُححت الواو في «القود» بالسكون والحركة تنبيهًا على أن الأصل في باب, ودار الحركة. [٥٠]

, وقيل: إنما صغرت بالتاء؛ لأن الأغلب على الظروف أن تكون مذكرة, فلو لم يلحقها تاء التأنيث في التصغير لالتبست بالمذكر من الظروف. [٥١]

ومن الناس من قال: إنما وجب رد التاء؛ لأن التصغير ألحق المصغر بالأوصاف, وأوصاف المؤنث يلزمها العلامة؛ فلذلك لحقته العلامة لهذا المعنى. [٥٢]

فإن قيل: لو كانت العلة هذه لاستوى الثلاثي والزائد في هذا الحكم؟

فالجواب: أن الزائد فيه ما يقوم مقامها, فلذلك لم يجز أن يجمع بينها وبين ما يقوم مقامها, وليس ذلك في الثلاثي, فنقول في دار: دُوَيْرَة, وفي نار: نُوَيْرَة, وفي هند: هُنَيْدَة, وفي دعد: دُعَيْدَة وكذلك ما أشبهه. [٥٣]

وقد شذت من هذا الباب ألفاظ, فَصُغِّرت بغير علامة وهي مؤنثة وهي القوس, والفرس, والعِرْس [٥٤] , والعُرْس [٥٥] , والحرب, والناب, والعَرْب [٥٦] , والذَّوْد [٥٧] , والضحى, والدرع, والثلاثي من ألفاظ العدد, وهي خمس, وست, وسبع, وتسع, وعشر, والثلاثي من أسماء الأجناس في لغة مَن أنَّث نحو: نَخْل, ونَحْل, وشَجَر, فرقًا بينها وبين واحدها, وما جرى على المؤنث وصفًا بغير علامة مصدرًا كان كامرأة عدل, أو غير مصدر كامرأة حائض, إذا صغرته مُرَخَّمًا, ومنها القِدر على ما نص عليها بعض أشياخنا, وإنما جاز تصغير هذه الألفاظ بغير هاء؛ لأنها أجريت مجرى المذكر في المعنى؛ لأن القوس مثلًا في معنى العُود, والفرس ينطلق على المذكر والمؤنث, والمذكر هو الأصل, فترك لفظ التصغير على الأصل, ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القميص, والناب من الإبل رُوعي فيها معنى الناي الذي هو السن وهو مذكر [٥٨] وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف, فإنك إذا صغرته, لم تلحق فيه علامة التأنيث؛ لأن الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث فعاقبتها نحو: عِنَاق, وعُنَيْق إلا في كلمات معدودة نحو: وراء – وُرَيَّئَة, وأمام – أُمَيِّمَة. [٥٩]

وفي هذا يقول الأنباري: «فإن قيل: فلمَ زادوا التاء في تصغير المؤنث إذا كان الاسم ثلاثيًا نحو: شمس وشُمَيْسَة؟

---

(٥٠) ينظر المقتصد ص شرح رسالة الإيضاح ص ٥٧٩

(٥١) ينظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص, ٨٤, ٨٥، ٨٦, والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث ص٤٣١

(٥٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن الفَخَّار ٣١٣/٢

(٥٣) السابق ص ٣١٤

(٥٤) العِرْس: امرأة الرجل, وهو أيضًا عِرْسها

(٥٥) العُرْس: الإملاك والبناء, وقيل: طعامه خاصة

(٥٦) العَرْب: خلاف العَجَم

(٥٧) الذَّوْد: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل

(٥٨) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن الغَفَّار ٢/ ٣١٤

(٥٩) السابق

قيل: إنما ردوا التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها, ألا ترى أنهم قالوا في تصغير باب: بُوَيْب, وفي تصغير ناب: نُيَيْب, فردوا الألف إلى أصلها, وأصلها في باب الواو: لأنك تقول في تكسيره: أبواب, وأصلها في ناب الياء؛ لأنك تقول في تكسيره: أنياب ...., فإذا كان التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها, والأصل في نحو: شمس أن تكون بعلامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردها في التصغير, واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظه, أما الرباعي, فلم يرد فيه التاء لطوله, فصار الطول بدلًا من تاء التأنيث». (٦٠)

المبحث الثالث: المؤنث الثلاثي الساكن الوسط بين الصرف وعدمه

ورد عن النحاة أن هناك حالات يجوز فيها صرف الاسم ومنعه من الصرف, وذلك لوجود أسباب للمنع, وأسباب أخرى للصرف, ومن هذه الحالات أن يكون الاسم علمًا لمؤنث خاليًا من التاء وليس أعجميًا ولا منقولًا من مذكر إلى مؤنث احترازًا من حالات الوجوب, وبعد ذلك يشترط في الاسم الجائز المنع والصرف أن يكون ثلاثيًا ساكن الوسط, وذلك نحو: هِنْد, ودَعْد, فمن منع صرف أمثالهما نظر إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث, ومن صرف ذهب إلى الخفة بسكون الوسط, والاسم إنما يمنع من الصرف أساسًا للثقل الذي يضر به إلى الفعل, فلما خف ثقله بسكون الوسط قلّ شبهه بالفعل فصرف تبعًا لذلك (٦١) , وعلى هذا اختلف النحويون في الأسماء المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط ما بين مجيز ومانع للصرف وذلك على النحو التالي:

أولًا: جواز الأمرين, الصرف وتركه, وعليه الجمهور, مع ترجيح المنع, وفي هذا يقول سيبويه: «اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف, فإن سميته بثلاثة أحرف, فكان الأوسط منها ساكنًا, وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد, فأنت بالخيار إن شئت صرفته, وإن شئت لم تصرفه, وترك الصرف أجود, وتلك الأسماء نحو: قِدْر, وعَنْز, ودَعْد, وجُمْل, ونُعم, وهِنْد». (٦٢)

فخلاصة مذهب سيبويه أن الاسم إذا كان مؤنثًا ثلاثيًا متحرك الوسط, فهو ممنوع من الصرف نحو: قَدَم, وقَمَر, وفَخذ, ورَجُل أعلامًا لإناث, أما إذا كان ساكن الوسط, فأنت بالخيار إن شئت صرفته, وإن شئت منعته من الصرف نحو: هِنْد, ودَعْد.

وقد سار على نهج سيبويه في ذلك المبرد,(٦٣) والعكبري, (٦٤) وابن يعيش, (٦٥) وابن مالك,

(٦٠) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٣٦٤, ٣٦٥

(٦١) ينظر الممنوع من الصرف د/ عبد العزيز علي سفر, كلية الآداب جامعة الكويت ص٣٠

(٦٢) الكتاب ٢/ ٢٢

(٦٣) ينظر المقتضب ٣/ ٣٥٠

(٦٤) ينظر اللباب ١/ ٥٠٨

(٦٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠

(٦٦) وأبو حيان, (٦٧) وابن الحاجب, (٦٨) وابن هشام, (٦٩) وابن عقيل, (٧٠) والأشموني, (٧١) والسيوطي, (٧٢) والسمين الحلبي, (٧٣) وهو قول الجماعة. (٧٤)

فمن صرف من هؤلاء اعتبر الخفة لقلة أصوله, فكان ما فيه من خفة معادلًا ثقل التأنيث, ومن منع الصرف قال: إنه لِمَا كثُر عِدَّته موجود فيما قلّ عدده,كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليل سواء, هذا إذا كان الثلاثي علمًا للمؤنث, أما إذا كان المؤنث الثلاثي الذي لا علامة فيه علمًا لمذكر, فإنه ينصرف سواء تحرك وسطه أو سكن.

وقد احتج هؤلاء العلماء على مذهبهم بالسماع والقياس:

أما عن السماع فقول جرير من (المنسرح):

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا
دّعْدٌ, ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ (٧٥)

فالشاهد في هذا البيت قوله: «دَعْد» حيث يجوز في هذا الاسم الصرف وعدم الصرف؛ لكونه اسم ثلاثي ساكن الوسط.

وقول الحطيئة:

أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ, وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ
وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأي والبعد (٧٦)

الشاهد في البيت في قوله: «هند»حيث وردت بالوجهين الصرف وعدمه؛ لكونها اسم ثلاثي ساكن الوسط.

وقول الشاعر:

أعلنتُ في حبِّ جُمْل أَيَّ إِعلانِ
وقَدْ بَدَا شَأْنُها من بَعْدِ كِتْمَانِ (٧٧)

---

(٦٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١

(٦٧) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٨

(٦٨) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤

(٦٩) ينظر أوضح المسالك ٤/ ١٢٥

(٧٠) ينظر المساعد لابن عقيل ٣/ ١٢٣

(٧١) ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٩١

(٧٢) ينظر همع الهوامع ١/ ١١٣

(٧٣) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي, تحقيق وتعليق الشيخ/ على محمد معوض, والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود٤/ ٧٤

(٧٤) ينظر المساعد ٣/ ٢٣

(٧٥) هذا له في ديوانه ص ٦٧, والكتاب ٣/ ٢٤١, والخصائص ٣/ ٦١, وشرح المفصل ١/ ١٧٠, ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد), ٣٢١/٨ (لفع), وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٥٠, والمعجم المفصل ص١٠١, والتلفع: هو الالتحاف بالثوب, والفضل: الزيادة, والمئزر: الإزار: وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن, والعلب: جمع علبة وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب ينظر: القاموس مادة (اللفاع) ص٩٨٣

(٧٦) هذا البيت له في ديوانه ص٣٩, والدرر ٢/ ٢٨٣, والمعجم المفصل ص١٠١, وبلا نسبة في الصاحبي ص١١٥, وشرح المفصل ١/ ٧٠, وهمع الهوامع ٣/ ٣٠

(٧٧) هذا البيت من (البسيط) وهو لحاجب الأسدي في الأصمعيات ص٢٢١, والمفضليات ص٣٧٠

الشاهد في البيت في قوله: «جُمُل» حيث جاز فيها الوجهان الصرف وعدم الصرف وعدم الصرف أرجح عند أصحاب هذا المذهب هذا بالنسبة للسماع, وأما القياس: فالخفة؛ [٧٨] لأن الاسم الثلاثي لما سكن وسطه خف فصارت خفة لفظه تعادل الثقل فصرف, ولأنه سكون وسطه خالف الفعل؛ إذ ليس في الفعل ساكن الوسط [٧٩] كما يؤيد أثر الخفة إجماعهم على صرف «نوح ولوط» وهما علمان أعجميان.[٨٠]

المذهب الثاني:-

أن الصرف أجود, وهو مذهب الفارسي [٨١] والزمخشري. [٨٢]

وقد احتج أصحاب هذا المذهب على مذهبهم بقياس العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط كـ«دعد» على العلم الأعجمي المصرف بإجماع كـ«نوح ولوط».

المذهب الثالث:-

أن عدم الصرف متحتم, وهو مذهب الزجاج, [٨٣] ونسب [٨٤] أيضًا إلى الأخفش.

فقد أورد الزجاج رأي النحاة في ذلك, فقال: «وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث, فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضًا وينصرف في النكرة, وزعم سيبويه والخليل, وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف, وأنك إن شئت صرفته». [٨٥]

فكون الزجاج يطلق على رأي سيبويه والخليل بأنه زعم فهذا يدلنا على أنه غير متفق مع هذا الرأي؛ ولذلك نراه يقول في موضع آخر: «أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب, وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه: لما سكن الأوسط كان مؤنثًا لمؤنث خفَّ فصُرف وهذا خطأ, ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف, فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف, وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف». [٨٦]

وردَّ على الاستشهاد بالأبيات بأن هذا كله للضرورة, وقد أجمعوا من أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر. [٨٧]

---

(٧٨) ينظر اللباب للعكبري ١/ ٥٠٨

(٧٩) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٨, وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠

(٨٠) ينظر شرح السيرافي ٤/ ١٠٣, والإيضاح ص٢٣٢, والنكت ٢/ ٨٣٤

(٨١) ينظر الإيضاح ٢٣٢, والارتشاف ٢/ ٨٧٨, والمساعد ٣/ ٢٣, وهمع الهوامع ١/ ١١٣

(٨٢) ينظر المفصل ص١٧

(٨٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٩, وشرح السيرافي ٤/ ١٠٣, والنكت ٢/ ٨٣٤, والمخصص ١٧/ ٦١

(٨٤) ينظر اللباب للعكبري ١/ ٥٠٨, وشرح الأشموني ٣/ ١٩١

(٨٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩

(٨٦) السابق ص٥٠

(٨٧) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٩

ومما يرد على الزجاج مذهبه إجماع النحاة على جواز الوجهين وأن الشواهد التي استشهد بها هؤلاء النحاة قد جاءت بالوجهين الصرف وعدم الصرف.

المذهب الرابع:-

ذهب الفراء [٨٨] إلى القول: بأن ما كان اسمًا لبلد كـ«فيد» فلا يجوز صرفه وما لم يكن جاز؛ لأنه لم تكثر أسماء البلدان في كلام العرب, كما تكثر أسماء النساء نحو: هند ودعد, لذا لزمها الثقل, وقد علل النحاة هذا الرأي بمسألة الخفة والثقل.

المذهب الخامس:-

أنه إذا أضيف إلى التأنيث العجمة, فيتحتم المنع وجهًا واحدًا كـ«جور» [٨٩] ذكر هذا المذهب دون أن ينسب لأحد.

المذهب السادس:-

أنه إن سميت امرأة بمذكر كزيد ـ علمًا لمؤنث ـ وجب المنع.

أولًا: لأنه انتقل من الأصل إلى الفرع ومن الخفة إلى الثقل.

ثانيًا: لإزالة اللبس بالمذكر في نحو: رأيت زيدًا اسم رجل, ورأيت زيدًا اسم امرأة, وهو قول سيبويه, [٩٠] وأما إن سميت المذكر بمؤنث ثلاثي نحو: هند, وقدم صرفته معرفة ونكرة؛ لأنك نقلت فرعًا إلى أصل أزال معنى الفرع, [٩١] أما المؤنث الثلاثي محرك الوسط, فقد ذكر ابن الحاجب [٩٢] في شرح المفصل الاتفاق على منع صرفه.

المبحث الرابع: القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل.

المذهب الأول:- ذهب البصريين إلى القول: بأنه إنما حذفت من نحو: طالق, وطامث, وحائض, وحامل؛ لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل, وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه؛ لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء حائض.

وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو؛ لأن قولهم: طالق, وطامث, وحائض, وحامل في معنى ذات طَلَاق وطَمْث, وحَيْض وحَمْل على معنى النسب, أي: قد عُرِفَت بذلك, كما يقال: رجل رامح ونابل, أي: ذَو رُمْح ونَبْل, وليس محمولًا على الفعل؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل نحو: ضَرَبَتِ المرأة تضرب, فهي ضاربة, فإذا وضع على النسب لم يكن جاريًا على الفعل ولا متبعًا له, فلم تلحقه علامة التأنيث, وصار بمنزلة قولهم: امرأةٌ مِعْطَار, ومِذْكَار, ومِعْطير, وصبور, وشكور, وخَوْد, وضَنَاك, وصَنَاع, وحَصَان, ورَزَان. [٩٣]

---

(٨٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٠, وهمع الهوامع ١/ ١٢٢

(٨٩) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٣

(٩٠) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٢, وارتشاف الضرب ١/ ٤٤٠

(٩١) ينظر: اللباب للعكبري ١/٥١٠

(٩٢) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٣

(٩٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٥٨, ٢٥٩, وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٩٥, وشرح

قال حسان من الطويل:-

حَصَانٌ رَزَانٌ مَعًا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ

وتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ [٩٤]

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث, فكذلك هاهنا.

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث, فقيل: طَلَقَتْ فهي طالقة, وطَمِثَت فهي طامثة, وحاضت فهي حائضة, وحملت فهي حاملة.[٩٥]

ولمؤلفي كتب الغريبين وقفات قصيرة عندما جاء من اسم الفاعل مؤنثًا بغير علامة التأنيث, وسنتبين من كلامهم أنهم يذهبون مذهب البصريين في هذه المسألة.

قال أبو عبيد الهروي في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ٤٠﴾ [٩٦] : «أي: لا تلد, ورجل عاقر: لا يولد له وقد عقرت, واسم الفاعل من فَعُل فَعِيل, يقال: عَظُمَتْ فهي عظيمة, وطَرُفَتْ فهي طريفة, وإنما قيل: عاقر؛ لأنه يراد به: ذات عقر». [٩٧]

والذي يمعن النظر في هذا النص يتبين له أن لفظ (عاقر) يوصف به الرجل والمرأة على حد سواء, ومن اللغويين من تمسك بهذا المثال ونحوه للرد على رأي الكوفيين حيث قال ابن هشام اللخمي: «وليس قول من قال في طالق وطامث وحائض: إنما لم يؤنث؛ لأنه لا مشاركة للمذكر فيه بشيء, ألا ترى أنه قد جاء ما يشترك فيه النوعان: ناقة ضامر وجمل ضامر ... وقال: رجل حاسر وامرأة حاسر ...., وقال: رجل عاشق وامرأة عاشق, وجمل بازل وناقة بازل وهو كثير, وقد أفرد فيه الأصمعي كتابًا», [٩٨] ولا يعقل أن تكون هذه الأمثلة غائبة عن أذهان الكوفيين, أو من تمسك بمذهبهم كأبي بكر بن الأنباري الذي يقول: «العُقْر: استعقام الرحم, يقال: قد عَقِرَت المرأة إذا لم تحمل, فهي عاقر, ويقال: رجل عاقر إذا كان لا يولد له», [٩٩] ولعل الكوفيين أرادوا برأيهم ألفاظًا بعينها تكون صالحة لوصف الأنثى؛ لأنها مختصة بها, قال ثعلب: «تقول: امرأة طالق وحائض وطاهر وطامث بغير هاء, ثم يقول: فهكذا جميع ما كان

كافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٥٤, والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث ص٤٢٥, ٤٢٦

(٩٤) هذا البيت له في ديوانه ص٢٢٨, ولسان العرب ١٣/ ١٢٠ (حصن), والمعجم المفصل ص ٤٢٥, والحصان: العفيفة, ورزان: ذات ثبات ووقار وعفاف, وما تُزَنُّ بالبناء للمجهول: ما تتهم, الريبة: التهمة وموضع الشك, وغرثى: جوعى

(٩٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٥٩

(٩٦) من الآية ٤٠ من سورة (آل عمران)

(٩٧) الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن, وغريب الحديث), للدكتور ميثم محمد علي, دار الكتب العلمية ص١٨٩

(٩٨) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٠١

(٩٩) ينظر المدارس النحوية ص٢٨٨- ٣١١

للإناث خاصة فلا تُدْخِلَنَّ فيه الهاء وهو كثير فقس عليه إن شاء الله تعالى». (١٠٠)

وقد احتج البصريون على مذهبهم أيضًا بما ورد من قول الأعشى:-

أَيَا جَارَتَا بِيْنِي فَإِنَكِ طَالِقَةْ

كَذَاكِ أمورُ الناسِ غَادٍ وَطارِقَهْ (١٠١)

وقال من (الوافر):-

تَمَخَّضَّتِ المَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ

أَنَّى, ولِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ (١٠٢)

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما حذفوا علامة التأنيث من (طالق) ونحوه؛ لأنهم حملوه على المعنى, كأنهم قالوا: «شيء طالق», أو «إنسان طالق», كما قالوا: «رجل رَبْعَةٌ»فأنثوا والموصوف مذكر على معنى: نفس رَبْعَة, وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابيًا يمانيًا يقول: «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها», فقلت له: أتقول: «جاءته كتابي»؟ فقال: أليس بصحيفة؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

ومنه قول الشاعر:-

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ

مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يا عامرُ؟

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ

قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ (١٠٣)

فقال: «ذا غربة», ولم يقل: «ذات غربة»؛ لأن المرأة في المعنى إنسان.

وقال الآخر:-

إِنَّ السَّمَاحَةَ والمروءةَ ضُمِّنَا

قَبْرًا بِمَرْوَ على الطَّرِيقِ الواضحِ (١٠٤)

فقال: «ضمنا», ولم يقل: «ضُمِّنَتَا»؛ لأنه ذهب بالسماحة والمروءة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم.

وقول الأعشى:-

فَإِن تَعْهَدِيني وَلِي لِمَّةٌ

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (١٠٥)

---

(١٠٠) شرح الفصيح ص٣٠٧

(١٠١) البيت من (الطويل) له في ديوانه ص٣١٣, وأدب الكاتب ص٢٩٥, ولسان العرب (طلق) ١٠/ ٢٢٥, ٢٢٦, والمعجم المفصل ص٤٢٧, والإنصاف ٢٥٩/٢, وجارتا: أراد بها زوجه, بِيْنِي: فارقيني وابتعدي عني

(١٠٢) هذا البيت لعمرو بن حسان في حاشية يس ٢/ ٢٨٦, ولسان العرب ١٣١/٥ (كثر) ٢٣٠/٧ (مخض), ٤١٧/١٣ (منن), وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٣, ٣٤٢, وجمهرة اللغة ص٦٠٨, وشرح عمدة الحافظ ص٨٣٦, وتمخض: تحرك, المنون: الموت, أنى: أدرك وبلغ مداه

(١٠٣) البيتان بلا نسبة في أمالي المرتضى ٧١/١-٧٢, والأشباه والنظائر ١٧٧/٥, ٢٣٨, ٢٦٢, وسمط اللآلئ ١٧٤/١, وشرح المفصل ١٠١/٥

(١٠٤) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص٥٤, والأغاني ٣٠٨/١٥, وأمالي المرتضى ٧٢/١, وسمط اللآلي ص٩٢١, والشعر والشعراء ٤٣٨/١, السماحة: الكرم, مرو: مدينة في خراسان

(١٠٥) هذا البيت من (المتقارب) له في ديوانه ص٢٢١, وخزانة الأدب ٤٣٠/١١, وشرح أبيات سيبويه٤٧٧/١, وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٦, وشرح المفصل ص٥/ ٩٥, والكتاب ٤٦/٢, اللمة:

فقال: «أودى», ولم يقل: «أودت»؛ لأن الحوادث في معنى الحدثان.

وقول الآخر:-

أَلَا هَلَكَ الشِّهَابُ المُسْتَنِيرُ
وَمِدْرَ هُنَا الكَمِيُّ إِذَا نُغِيرُ
وَحَمَّال المِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ
بِنَا الْحَدَثَانُ, والأنفُ النَّصُورُ (١٠٦)

فقال: «ألمت»؛ لأنه ذهب بالحدثان إلى معنى الحوادث.

وقول الآخر:

إِنَّ الأمورَ إِذَا الأحْدَاثُ دَبَّرَهَا
دُونَ الشيوخ تَرَى في بَعْضِها خَلَلَا (١٠٧)

فقال: «دبرها»؛ لأنه ذهب إلى معنى الحدث؛ لأن الحدث هاهنا يؤدي عن الجمع.

وقول الآخر:

هَنِيْئًا لِسَعْدٍ مَا اقْتَضَ بَعْدَ وَقْعَتِي
بِنَاقَةِ سَعْدٍ والْعَشِيَّةُ بَارِدُ (١٠٨)

فقال: «بارد»؛ لأنه حمل «العشية» على معنى العشي.

وقول الآخر:

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ (١٠٩)

فقال: «عشر أبطن», ولم يقل: «عشرة»؛ لأن البطن بمعنى القبيلة.

وقول الآخر:

وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَةٌ
وَفِي وَائِلٍ كَانَتِ العَاشِرَه (١١٠)

فقال: «تسعة», ولم يقل: «تسع»؛ لأنه حَمَلَ «الوقائع» على الأيام, يقال: «فلان عالم بأيام العرب», أي: بوقائعها.

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وكَانَ مِجَنّي دُونَ مَنْ كنتُ أَتَّقِي
ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ (١١١)

الشعر المجاوز شحمة الأذن, الحوادث: المصائب, أودى بها: ذهب بها

(١٠٦) هذان البيتان من (الوافر) بلا نسبة في لسان العرب (حدث) ١٣٢/٢, وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٧, والإنصاف ٢٦٢/٢, المدرة: السيد الشريف والمقدم في اللسان واليد عند الخصومة والقتال, الكَمِيُّ: الشجاع

(١٠٧) هذا البيت من (البسيط) ولم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر, والأحداث: جمع (حدث) وهو الشاب الفتى السن

(١٠٨) هذا البيت من (الطويل) وهو بلا نسبة في شرح أمالي المرتضى ٧١/١, والإنصاف ٢٦٣/٢

(١٠٩) هذا البيت من (الطويل) وهو للنواح الكلابي في الدرر ١٩٦/٦, والمقاصد النحوية ٤٨٤/٤ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٥/٢, ٤٩/٥, وأمالي الزجاجي ص ١١٨, وخزانة الأدب ٣٩٥/٧, والبطن: القبيلة

(١١٠) هذا البيت من (المتقارب) بلا نسبة في الأشباه والنظائر, والدرر ١٩٦/٦, وشرح عمدة الحافظ ص٥٢٠, ولسان العرب (يوم) ٦٥١/١٢, والوقائع: جمع وقيعة: وهي المعركة التي تدور بين فئتين من الناس .

(١١١) هذا البيت من (الطويل) له في ديوانه ص١٠٠, والأشباه والنظائر ٤٨/٥, والأغاني ٩٠/١, وأمالي الزجاجي ص١١٨, وخزانة الأدب ٣٢٠/٥,

فقال: «ثلاث», ولم يقل: «ثلاثة»؛ لأنه عنى بالشخوص نساء فحمله على المعنى.

وقول الحطيئة:-

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي (١١٢)

فقال: «ثلاثة أنفس», ولم يقل: ثلاث حملًا على المعنى.

وقول القتَّال الكِلَابيّ:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ, وأَنْتُم ثَلَاثَةٌ

وَللسَّبْعُ خيرٌ من ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ (١١٣)

فقال: «ثلاثة», ولم يقل: ثلاث حملًا على المعنى, والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى, فكذلك هاهنا.

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى القول: بأن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: «طالق», و«طامث», و«حائض», و«حامل»؛ لاختصاص المؤنث به.

وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل؛ للفصل بين المذكر والمؤنث, ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من «الطلاق», و«الطمث», و«الحيض», و«الحمل», وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينها بحال محال. (١١٤)

وقد أبطل ابن الأنباري هذا المذهب, فردَّ على قولهم: إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث, ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف, فأجاب عن هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ ﴾ ولو كانت علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث, لكان ينبغي أن لا تدخل هاهنا؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر, فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه. (١١٥)

٣٩٤/٧, والخصائص ٤١٧/٢, وشرح التصريح ٢٧١/٢, وشرح شواهد الإيضاح ص٣١٣, ولسان العرب ٤٥/٧ (شخص), والمقاصد النحوية ٤٧٣/٤, وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٥١٩, والمقتضب ١٤٨/٢, والمقرب ٣٠٧/١, المجن: الترس, أتقي: أحذر, الكاعب: الفتاة الناهد, المعصر: الفتاة الشابة

(١١٢) البيت من (الوافر) له في ديوانه ص٢٧٠, والأغاني٢/ ١٤٤, وخزانة الأدب ٣٦٧/٧, والخصائص ٤١٢/٢, والكتاب ٥٦٥/٣, ولسان العرب ١٦٨/٣ (ذود), ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٤٠/٤, ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤

(١١٣) هذا البيت من (الطويل) له في ديوانه ص٥٠, وشرح أبيات سيبويه ٣٧٠/٢, والكتاب ٥٦٥/٣, والإنصاف ٢٦٦/٢

(١١٤) ينظر الإنصاف ٢٥٨/٢, والمعجم المفصل ص٤٣٠

(١١٥) ينظر الإنصاف ٢٧٠/٢, والظواهر اللغوية والنحوية ص١٩١

والوجه الثاني: أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم: «رجل عاشق», و«امرأة عاشق», إذا لم يولد لهما, و«رأس ناصل من الخضاب», و«لحية ناصل», و«جمل بازل», و«ناقة بازل»

قال زهير من (الكامل):

فَوَقَعْتُ بَيْنَ قُتُودِ عَنْسٍ ضَامِرٍ
لَحَّاظَةٍ طَفَلَ العَشِيِّ سِنَادِ [١١٦]

وقال الأعشى من (السريع):-

عَهْدِي بِهَا في الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ
بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَامِرِ [١١٧]

وقال زهير من (الطويل):-

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأرضِ عَنِّي فَرِيْدَةٌ
كِنَازُ الْبَضيعِ سَهْوَةُ المَشْيِ بَازِلُ [١١٨]

وقول لبيد من (الكامل):-

بكرتْ بِهِ جُرشِيَّة مَقْطُورَةٌ
تَرْوِي المَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلْكُومُ [١١٩]

فالشاهد في قول زهير «ضامر», فإنه وصف للعنس, والعنس اسم للناقة, والناقة مؤنثة, وقد أتى بهذه الصفة من غير تاء؛ وذلك لأن هذا اللفظ يطلق على المذكر والمؤنث بهذه الصيغة.

والشاهد في قول الأعشى: «المهرة الضامر» حيث وصف المهرة وهي أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة؛ وذلك يدل على أن لفظ الضامر يطلق على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة.

والشاهد في قوله: «تهون ...» قوله: «بازل», حيث وصف به الناقة من غير أن يلحق به تاء التأنيث؛ وذلك يدل أيضًا على أن هذا اللفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث.

والشاهد في قول لبيد: «بازل» حيث وصف به الناقة من غير أن يلحق به التأنيث لما قلناه سابقًا.

الوجه الثالث: وهو أنه لو كان الاختصاص سببًا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل,

---

(١١٦) هذا البيت له في ديوانه ص٣٣١, والمعجم المفصل ص٤٣٠, والإنصاف ٢٧٠/٢, القتود: عيدان الرحل, العنس: الناقة, ضامر: لاحق البطن بالظهر, لحاظة: صيغة مبالغة من اللحظ, السناد: العظيمة

(١١٧) البيت له في ديوانه ص١٨٩, والدرر ٢٩/٢, وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠١, وشرح شواهد المغني ٩٠٣/٢, وشرح المفصل ١٠١/٥, وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٥٠, وهمع الهوامع ١٠٧/١, العهد: المعرفة, سربلت: ألبسوها السربال

(١١٨) هذا البيت له في ديوانه ص٢٩٦, والإنصاف ٢٧١/٢, والمعجم المفصل ص٤٣٠, الفريدة: التي لا مثيل لها, كناز البضيع: كثيرة اللحم صلبة, وسهوة المشي: سهلته, والبازل: التي بلغت أقصى السن

(١١٩) هذا البيت له في ديوانه ص١٢٢, ولسان العرب ١٦٩/٤ (حجر), ١٠٥/٥ (قطر), المحاجر: جمع محجر وهو الحديقة وما حول القرية, العلكوم: الشديدة الصلبة

فيقال: «المرأة طَلَقَ», و«طَمِثَ», و«حَاضَ», و«حَمَلَ», كما يقال: «طالق», و«طامث», و«حائض», و«حامل», فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد, ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع, والتعليل بالاختصاص ليس باتساع, فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع, ولا يلزم أيضًا على قول من حمله على النسب بوجه ما؛ لأنه جعل «حائضًا» بمعنى: ذات حيض, والفعل لا يدل على نفس الشيء؛ فيقال: «إن هندًا حاض» بمعنى: هند ذات حيض, وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان, فبان الفرق بينهما. (١٢٠)

والذي أراه أن مذهب البصريين هو الأقرب للصواب لقوة أدلتهم, فضلًا عن أنه قد تطرق الشك إلى أدلة الكوفيين, والدليل إذا تطرق إليه الشك والرجحان, بطل به الاستدلال.

الخاتمة:

الحمد لله على إحسانه, والشكر له على توفيقه وامتنانه, فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, والصلاة والسلام على خير خلقه الذي علم المتعلمين, سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد أتم الله عليَّ فضله, وأسبغ عليَّ نِعمه, ووفقني لإنهاء هذه الدراسة, وقد أفصحت هذه الدراسة عن نتائج كثيرة منها:-

١- أن ظاهرة التأنيث والتذكير قد تأثرت بعوامل كثيرة دينية, واجتماعية وغير ذلك, فكان لها دور كبير في تصنيف الألفاظ إلى مذكر ومؤنث.

٢- أن الأصل في الأسماء أن تكون مذكرة, ولذلك لا يحتاج الاسم المذكر إلى علامة تميزه عن المؤنث.

٣- أن التاء أظهر في الدلالة على التأنيث, لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف غيرها من علامات التأنيث, فإنها قد تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييز؛ ولمزية التاء جعلت ظاهرة ومقدرة.

٤- أن الأسماء الجامدة يغلب فيها تمييز المؤنث عن المذكر بوضع أسماء مخصوصة لكل منهما, فيتم من خلال هذه الأسماء التمييز بين المذكر والمؤنث.

٥- إذا كان الاسم الثلاثي ساكن الوسط يجب رد التاء فيه عند التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظه, أما الرباعي, فلم يرد فيه التاء لطوله, فصار الطول بدلًا من تاء التأنيث.

٦- أن المؤنث بغير علامة لا يختص ولا يطلق على شيء واحد بعينه وإنما يضم

(١٢٠) ينظر الإنصاف ٢/٢٧٢, ٢٧٣, والمعجم المفصل ص٤٣٢, ٤٣٣, والظواهر اللغوية والنحوية ص١٩١, ١٩٢

أشياء كثيرة منها: المؤنثات المعنوية, والمؤنثات المجازية, والصفات الخاصة بالأنثى إلى غير ذلك.

٧- أن الصفات الخاصة بالمؤنث نحو: حائض, وطالق لا تحتاج إلى علامة تميزها؛ لأنها لا يمكن أن تطلق على المذكر بأي حال من الأحوال, فاختصاصها بالمؤنث يكفي لتمييزها عن المذكر.

ثبت المصادر والمراجع

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي المتوفى سنة ٩١٦هـ, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٢) الأغاني, لأبي الفرج الأصفهاني, طبعة دار صادر, بتحقيق د/إحسان عباس.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف, لأبي البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) قدم له وعلق عليه حسن محمد, بإشراف د/إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان.

(٤) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري.

(٥) التذييل والتكميل, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق د/حسن هنداوي, دار القلم دمشق, الطبعة الأولى.

(٦) الخصائص, تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٩٣٢هـ), تحقيق الشربيني شريدة.

(٧) أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة, مؤسسة الرسالة.

(٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي, تحقيق وتعليق الشيخ علي معوض وآخرون من أول سورة «يونس» إلى آخر سورة «مريم».

(٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب, لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(١٠) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة, تأليف عباس أبو السعود, تقديم محمود تيمور, دار المعارف القاهرة, الطبعة الثانية.

(١١) أسرار العربية, لابن الأنباري, دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(١٢) الشعر والشعراء, لابن قتيبة, تحقيق أحمد محمد شاكر, دار الآثار.

(١٣) إصلاح المنطق لابن السكيت, تحقيق أحمد محمد شاكر, عبد السلام محمد هارون.

(١٤) الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن - غريب الحديث), تأليف د/ميثم محمد علي, دار الكتب العلمية.

(١٥) الفصول الخمسون, لابن معطي, تحقيق ودراسة, محمود محمد الطناحي, عيسى البابي الحلبي.

(١٦) القاموس المحيط, تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت: ٨١٧هـ), قدم له وكتب حواشيه الشيخ أبو الوفا نصر الشافعي.
(١٧) الكتاب, لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر, تحقيق وشرح عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي بالقاهرة, الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
(١٨) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت: ٥٣٨هـ – ٦١٦هـ), تحقيق/ غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر بيروت, الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
(١٩) المدارس النحوية, للدكتور/ شوقي ضيف, دار المعارف.
(٢٠) المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري الكاتب (ت: ٣٦١هـ), تحقيق/أحمد عبد المجيد هريدي, مكتبة الخانجي بالقاهرة, الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٩٨م.
(٢١) المذكر والمؤنث, تأليف أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني, تحقيق د/حاتم صالح الضامن.
(٢٢) المذكر والمؤنث للفراء, تحقيق د/ رمضان عبد التواب, مكتبة دار التراث القاهرة.
(٢٣) المذكر والمؤنث للمبرد, تحقيق د/ رمضان عبد التواب, وصلاح الدين الهادي, وزارة الثقافة, مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
(٢٤) المذهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي, دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
(٢٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل, تحقيق محمد كامل بركات, جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
(٢٦) المقاصد النحوية, لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ), دار السلام للطباعة والنشر.
(٢٧) المقرب لابن عصفور, تحقيق أحمد عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري.
(٢٨) المقتضب لأبي العباس المبرد (ت: ٣٨٥هـ), تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
(٢٩) الممنوع من الصرف في اللغة العربية د/عبد العزيز علي سفر, كلية الآداب, جامعة الكويت.
(٣٠) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور, الناشر مكتبة لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
(٣١) النكت في تفسير كتاب سيبويه, للأعلم الشنتمري, تحقيق رشيد بلحبيب, وزارة الأوقاف, الطبعة الأولى.
(٣٢) المنجد في اللغة والأعلام, تأليف لويس معلوف, وطبع عام ١٩٠٨م.
(٣٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ومعه كتاب

عدة السالك, تأليف محمد محيي عبد الحميد, صيدا بيروت.
(٣٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب, تحقيق موسى بناي العليلي, وزارة الأوقاف العراق ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
(٣٥) تيسيرات لغوية, بقلم د/شوقي ضيف, دار المعارف.
(٣٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك, دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
(٣٧) دراسة في اللغة والنحو د/عدنان محمد سليمان.
(٣٨) ديوان الحطيئة, رواية وشرح ابن السكيت, تحقيق/نعمان محمد أمين طه مكتبة الخانجي, القاهرة, الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
(٣٩) ديوان الأعشى, شرح وتعليق محمد محمد حسين, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة السابعة ١٩٨٣م.
(٤٠) ديوان زهير بن أبي سلمى, شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
(٤١) ديوان زياد الأعجم, شعر زياد الأعجم.
(٤٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة, شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
(٤٣) ديوان لبيد بن ربيعة العامري, شرح ديوان لبيد بن ربيعة.
(٤٤) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي, لأبي عبيد الله البكري.
(٤٥) شرح التصريح على التوضيح, وهو شرح للشيخ خالد الأزهري
(ت: ٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
(٤٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ), دراسة وتحقيق د/عدنان عبد الرحمن الدوري.
(٤٧) شرح شواهد الإيضاح, لابن بري, تقديم وتحقيق د/عيد مصطفى درويش.
(٤٨) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ), الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
(٤٩) شرح الفصيح لثعلب, تأليف أحمد بن محمد المرزوقي, تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد.
(٥٠) شرح أبيات سيبويه للسيرافي, تحقيق محمد علي هاشم, وطه عبد الرءوف مسعد ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
(٥١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تحقيق محيي الدين عبد الحميد .
(٥٢) شرح الكافية الشافية, لابن مالك, جامعة أم القرى, الطبعة الأولى.
(٥٣) شرح كافية ابن الحاجب, تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ), تحقيق أحمد السيد أحمد, كلية دار العلوم, جامعة أم القرى.

(٥٤) شرح المفصل, للعلامة موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ), تحقيق أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية القاهرة.
(٥٥) شرح الجمل, تأليف أبي عبد الله محمد أحمد المعروف بابن الفَخَّار (ت:٧٥٤هـ), تحقيق د/روعة ناجي, دار الكتب العلمية.
(٥٦) شرح التسهيل لمحب الدين محمد بن يوسف أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ), دراسة وتحقيق ا.د/علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
(٥٧) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية د/إسماعيل أحمد عمايرة.
(٥٨) لسان العرب لابن منظور.
(٥٩) أمالي بن الشجري, هبة الله العلوي, تحقيق ودراسة/ محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
(٦٠) أمالي المرتضى, تأليف: الشريف المرتضى, تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم
١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
(٦١) ما ينصرف وما لا ينصرف, لأبي إسحاق الزجاج, تحقيق/هدى محمود قراعة, الطبعة الأولى ١٣٦١هـ – ١٩٧١م.
(٦٢) مختصر المذكر والمؤنث, للمفضل بن سلمة (ت: ٣٠٠هـ).
(٦٣) من أسرار اللغة, د/إبراهيم أنيس, الطبعة السادسة ١٩٧٨م.